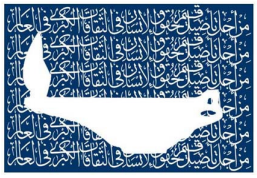

CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

الدورة السادسة والعشرون

البند الثالث: مناظرة عامة مع المقرر الخاص المعنى بالحق في حرية الرأي والتعبير

١٩ يونيو ٢٠١٤

قدمتها: سهير رياض

شكرًا السيد الرئيس،

يرحب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بتقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير، وتركيزه على تفعيل هذا الحق في سياق العمليات الانتخابية. فكما أشار التقرير فإن حرية تداول المعلومات والأفكار تعد ركيزة أساسية لتعزيز المساحات الديمقراطية، كما أن حرية الرأي والتعبير عن تلك الآراء والأفكار تعد واحدة من الضمانات الأساسية لعمليات انتخابية حرة ونزيهة.

فالتجربة الراهنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وما تشهده من عمليات انتخابية في كل من تونس، ليبيا، مصر، الجزائر، سوريا، لبنان، العراق واليمن، تؤكد أنه لا يمكن اختزال عملية الديمقراطية في عدد من أدلوا بأصواتهم يوم الاقتراع، وإنما ترتبط هذه العملية بداية –وفي المقام الأول– بالسياق المحيط بالانتخابات. إذ تظل الرقابة والترهيب والهجمات ضد الصحفيين والتمييز المجتمعي والحكومي، والتضييق على عمل المنظمات الحقوقية والعنف السياسي واستخدام القوة الاقتصادية من قبل أصحاب النفوذ السياسي، من أهم الحواجز والمعوقات الأساسية التي تعرقل وجود عمليات انتخابية حرة وشفافة ونزيهة. هذا بالإضافة إلى غياب التعددية والشفافية التي شهدتها بعض تلك العمليات الانتخابية، ومن ثم فلا يمكن المساواة بين مجرد إجراء عملية الاقتراع وبين وجود عملية ديمقراطية ذات معنى.

فالديمقراطية الحقيقية لا تتحقق إلا إذا كانت جميع الحقوق محل احترام، حيث يتمكن الفرد من ممارسة حقوقه السياسية والمدنية على حد سواء، بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ومن ثم يكون الفرد قادر على تحويل صوته المسموع إلى مواقف واضحة. إذ أن حصول الأفراد على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والأساسية يمّكنهم من المشاركة السياسية بدرجة من المساواة في العملية الديمقراطية.

ومن المؤسف أن التجربة في المنطقة كشفت عن ميل الحكومات للاستفادة من العمليات الانتخابية لخلق مظهر من مظاهر العملية الديمقراطية وحسب، بينما يتم تجريد الديمقراطية من مضمونها في ظل الاستمرار في تضييق الخناق على حقوق الإنسان.

أخيرًا نشكر المقرر الخاص فرانك لارو على تقريره الثاقب والتوصيات الهامة بشأن ضمانات حماية حرية التعبير في سياق العمليات الانتخابية. ونشدد في هذا الصدد على الدور الرقابي لممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الحقوقية، التي لا يزال دورها في العمليات الانتخابية يحتاج لمزيد من الدعم والمناصرة والحماية على المستوى الوطني، وذلك من أجل بلوغ عمليات ديمقراطية حقيقية.

شكرًا سيدي الرئيس،